

قضية «السجين X» تثير سيلا من الروايات: أراد كشف أسرار فكانت أصفاد الموساد أسبقت

علي حيدر

لم تتمكن السلطات الرسمية الإسرائيلية من منع مزيد من التدحرج المعلوماتي في قضية السجين «إكس» المعروف باسم «بن زيغر»، وهو ما دفع المؤسسة الرسمية، بحكم الأمر الواقع، إلى الإقرار والسماح بنشر جزئي مضبوط للمعلومات عن هذه القضية، وسط تسريبات في الصحافة الإسرائيلية عن خلفية اعتقاله، منها اتصاله بطلاب سعوديين أو عزمه على تسريب معلومات للسلطات الأسترالية عن نشاط الموساد. وتناقلت الصحف الإسرائيلية تقارير منقولة عن الصحافة الأسترالية، منها أن زيغر، إلى جانب أستراليين آخرين، كانوا قد خضعوا للتحقيق من قبل أجهزة الاستخبارات الأسترالية، بعدما اشتبه فيهم بأنهم استخدموا جوازات سفر أسترالية من أجل التجسس لصالح «الموساد». وأشارت صحيفة «ذي إيچ» الأسترالية إلى أنه الثلاثة أصدروا جوازات سفر في أستراليا بأسماء جديدة لم تظهر أصلهم اليهودي. ونقلت «يديعوت أحرונوت» عن صحيفة «بريسين تايمز» عن مصادر أمنية أنها تشتبه في أن زيغر كان ينوي كشف معلومات عن عمليات تجسس إسرائيلية، ومن ضمن ذلك استخدام جوازات سفر أسترالية. وقالت المصادر الأمنية إنها تشتبه في أن زيغر خطط قبل اعتقاله لتسليم المعلومات إلى الحكومة الأسترالية أو وسائل الإعلام. واقتبست الصحيفة عن مصدر أمني قوله «من الممكن أنه كان على وشك تقديم تقرير، ولكن لم تتوافر له الفرصة». وبحسب الصحيفة الأسترالية، فإن الاستخبارات الإسرائيلية قد أبلغت (ASIO) اعتقال زيغر بعد 8 أيام من كشف سلطات دبي عن أن المشتبه فيهم باغتيال القيادي في «حماس»، محمود المبحوح، استخدموا جوازات سفر أسترالية.

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن معلومات صحافية نقلت عن مصادر غربية قولها إن زيغر كان أحد عناصر المجموعة التي نفذت عملية اغتيال المبحوح. وأضاف المصادر أن زيغر أجرى اتصالات مع سلطات دبي، بعد عملية

الاعتقال، وأطلعها على كافة تفاصيل عملية الاغتيال، بما في ذلك أسماء أعضاء المجموعة وصورهم، مقابل الحصول على حماية من دبي. وقالت المصادر أيضاً إن إسرائيل تمكنت من الوصول إلى مخبأ زيغر واختطافه سراً. وفي معلومات أخرى، أشارت الصحافة الأسترالية إلى أن «السجين X» اختار الدراسة في 2009 في جامعة «موناش» في مدينة ملبورن الأسترالية، حيث ولد قبل 36 سنة، فقط ليتعمد الاختلاط بشكل خاص بمبتعثين سعوديين، وبطلاب آخرين من دول في الشرق الأوسط ممن كانوا يتلقون علومهم فيها. وأضافوا أنه بذريعة متابعته دراسة الحقوق، شوهد في الجامعة مراراً مع مجموعات من مبتعثين سعوديين وطلاب شرق أوسطيين كانوا يدرسون ويقيمون في ملبورن. بدورها، ذكرت صحيفة «ذا غارديان» البريطانية أن «القصة كانت هي أن جهاز الموساد أقام شركة وهمية، عمل فيها

قضية السجين بن زيغر تشغل الصحافة الأسترالية والإسرائيلية (وليام وست - أ ف ب)



زيغر وإسرائيليان، (أستراليان أخران) باعت معدات إلكترونية لإيران ولدول أخرى»، وأن زيغر أثار الاشتباه أيضاً لأنه غير اسمه أربع مرات، وأن السلطات الأسترالية كانت تحاصره وعلى وشك اعتقاله قريباً.

ووسط هذه التسريبات الأجنبية والإسرائيلية، وبعد نقاش طويل أجرته



معلومات ربطت القضية باغتيال المبحوح والاتصال بطلاب سعوديين



الأمنية. وتحت هذا السقف، أعلن بيان صادر عن وزارة القضاء في إسرائيل أن «شخصاً كان يحمل الجنسية الإسرائيلية وجنسية أجنبية تم سجنه واحتجازه لاعتبارات أمنية بهوية مزورة وبناءً على أوامر اعتقال صادرة عن المحكمة تم خلالها احترام حقوقه الخاصة»، مضيفاً أن «عائلته عرفت باعتقاله»، وأنه حظي بتمثيل قضائي من ثلاثة محامين، فضلاً عن أن المحافل العليا في وزارة القضاء رافقت الإجراءات في قضيته.

وفي السياق نفسه، قالت الرئيسة السابقة للقسم الأمني في الادعاء العام، دفورا حن، إن ما تم نشره في وسائل الإعلام هو الذي دفع الادعاء إلى الاعتراف انطلاقاً من عدم وجود خيار بديل. ورات أن الانتحار قد يكون نبع من العزلة وقساوة الحياة داخل السجن، وليس بالضرورة من الظروف الخطيرة لاعتقاله، وهذه ليست المرة الأولى التي يجد فيها إنسان صعوبة في مواجهة تغيير كبير في حياته.

محافل قانونية وسياسية إسرائيلية، خلصت الجهات الرسمية الإسرائيلية إلى اتخاذ قرار بالسماح جزئياً بنشر معلومات عن اعتقال زيغر، بهدف ضبط ما يتم نشره وإبقاء التفاصيل التي يجري تناولها ضمن حدود الرقابة، تفادياً للوصول إلى حالة تجد معها المؤسسة الإسرائيلية نفسها أمام واقع تكشف فيه معلومات تندرج ضمن الأطر السرية جداً. في ضوء ذلك، احتلت قضية السجين «إكس» صدارة كافة وسائل الإعلام الإسرائيلية ومحور تعليقاتها. وباتت ملامح القضية أكثر وضوحاً لجهة أن المسألة تتعلق باعتقال سري لأحد رجال «الموساد»، وبالتالي فإن أصل مشاركته يتعلق بمهمات وعمليات خارج إسرائيل. وتبعاً لذلك، فإن الأجوبة الرسمية والتفصيلية حول خلفيات اعتقال زيغر، وكيفية وضعه حداً لحياته، لا تزال سريّة، استناداً إلى أمر بمنع النشر الحازم، الذي صدر بناءً على توصية من الأجهزة

وحوكم على نحو سري عام 2001، بتهمة كشف أسرار أمنية في كتاب سيرته الذاتية. ويبقى أن المشترك في معظم حالات الإخفاء التي مارسها السلطات الإسرائيلية هو أنها حصلت بذريعة حماية أسرار أمنية تابعة للدولة، بيد أن ثمة حالات أخرى أخفت فيها إسرائيل اعتقالها على مدى سنوات لأشخاص وضعت بداهة عليهم بطريقة الخطف المباشر، أو غير المباشر من قبل قوى متعاملة معها. والحالة الأبرز على هذا الصعيد تعود إلى الأسرى اللبنانيين الستة، الذين تسلمتهم إسرائيل من القوات اللبنانية نهاية الثمانينيات، وأبقت وجودهم في معتقلاتها سراً لما يزيد على سبعة أعوام، قبل أن تعود وتطلع الصليب الأحمر على أمرهم في إطار عمليات التفاوض، التي كانت قائمة في حينه حول تبادل الأسرى مع المقاومة. ولا تزال إسرائيل متهمه بإخفاء الدبلوماسيين الإيرانيين الأربعة، الذين اختطفتهم القوات اللبنانية إبان الحرب الأهلية، وتصّر طهران على وجودهم داخل إسرائيل.

بعد إنشائها، خدم كلينغبيرغ في الجيش الإسرائيلي وحصل على رتبة مقدم، وعين بعد ذلك نائباً لمدير معهد الدراسات البيولوجية المسؤول، بحسب بعض التقارير الصحفية، عن الأبحاث البيولوجية ذات الطابع العسكري. اعتقل كلينغبيرغ عام 1977، واعترف أثناء التحقيق معه بأنه عمل في خدمة الاستخبارات السوفياتية لمدة عشرين عاماً، نقل خلالها معلومات سريّة حول النشاط البحثي البيولوجي والكيميائي لإسرائيل. حكم على كلينغبيرغ بالسجن عشرين عاماً، وجرى إخفاء أمر اعتقاله طيلة 10 سنوات. وأفرج عنه أواخر التسعينيات بشروط الإقامة الجبرية، وفي عام 2003 غادر إسرائيل ليقيم في فرنسا. وهناك أيضاً حالة «عميل الذرة» الشهير مردخاي فعنونو، الذي اختطفه «الموساد» من إيطاليا عام 1986، وحوكم وشُجن في إسرائيل لمدة 18 عاماً بتهمة فضح أسرار تتعلق بالمشروع النووي الإسرائيلي، الذي كان يعمل فيه فنياً كهربائياً. وكذلك هي حالة العميد في الاحتياط، إسحاق يعقوب، الذي أعتقل



المشترك في معظم الحالات هو حصولها بذريعة حماية أسرار أمنية تابعة للدولة



تاريخ إسرائيلي حافل بالاعتقال السري

محمد بدير

بن زيغر ليس الحالة الأولى التي تخفي فيها سلطات تل أبيب معتقلاً وراء جدران السجون، وتوغل في عزله عن الاتصال بالعالم الخارجي، إلى حدود إنكار وجوده. التقليد الإسرائيلي بهذا الشأن يعود إلى خمسينيات القرن الماضي، حين سُجلت أولى السوابق على هذا الصعيد، مع اعتقال مردخاي كيدار، العميل التابع للوحدة 131 في الاستخبارات العسكرية بتهمة قتل عميل آخر كان يعمل لمصلحة «الموساد» أثناء مهمة للثلاثين في الأرجنتين. اعتقال كيدار، الذي أُلقي القبض عليه عام 1957، بقي طي الكتمان. وكانت الإشارة الوحيدة لحصوله، خبر يتيم سريته صحيفة «يديعوت أحرונوت» في حينه، تحدثت فيه عن اعتقال «مبعوث سري»، قبل أن تفرض الرقابة العسكرية سطوتها على كل التفاصيل الأخرى. ومكث كيدار، سبعة عشر عاماً في أحد الأقسام السرية التابعة لسجن الرملة، حيث أطلق عليه لقب «السجين كا» قبل أن يطلق سراحه عام 1974،

ويغادر إسرائيل ليعود في أواخر التسعينيات ويطلب بإعادة محاكمته، لكن من دون طائل. بعد كيدار، برزت حالة شبتاي كلمانتوفيتش. وهو يهودي ليتواني جندته الـ«كي جي بي» مقابل السماح له بالهجرة عام 1971 من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل. وفي إسرائيل، نشط كلمانتوفيتش في صفوف حزب «العمل» وعمل مساعداً برلمانياً لأحد أعضاء الكنيست عن الحزب، لكنه اعتقل بعد سنوات واتهم بنقل معلومات إلى الاستخبارات السوفياتية على مدى 17 عاماً. أمضى كلمانتوفيتش في السجن خمس سنوات، قبل أن يُطلق سراحه على نحو مسبق بسبب وضعه الصحي، وعاد إلى روسيا ليقوم هناك. في عام 2009 تعرض لإطلاق نار من قبل مجهولين في موسكو، ما أدى إلى مقتله ودُفن على اثر ذلك في إسرائيل. حالة إضافية هي العميل السوفياتي، ماركوس كلينغبيرغ، اليهودي البولندي، الذي تجند في الجيش الأحمر إبان الحرب العالمية الثانية، وهاجر إلى إسرائيل